

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 10/261
للنشر الفوري
٢٧ يونيو ٢٠١٠

مدير عام صندوق النقد الدولي، دومينيك سترأوس-كان، يرحب بإجراءات مجموعة العشرين

لتأمين تعافٍ عالمي قوي ومستمر

رحب اليوم السيد دومينيك سترأوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، بإجراءات أعضاء مجموعة العشرين المعلنة في مدينة تورونتو الكندية من أجل الحفاظ على تعافي الاقتصاد العالمي ووضع الركيزة اللازمة لنمو قوي ومتوازن على أساس قابل للاستمرار.

وأشار سيادته على وجه الخصوص إلى تصميم القادة على التعاون – في سياق متعدد الأطراف – لتشجيع النمو الاقتصادي وإنشاء الوظائف وتعزيز الرخاء العالمي. وفي هذا الصدد قال المدير العام: "خلصت قمة مجموعة العشرين إلى نتائج مشجعة، بما في ذلك المشاركة النشطة من جانب القادة في وضع إطار مجموعة العشرين للنمو القوي والمتوازن على أساس قابل للاستمرار."

وقد اتفق قادة مجموعة العشرين في تورونتو على رسم خطة عمل شاملة توضع ملامحها الأخيرة في قمة سول. وعن هذه المبادرة قال السيد سترأوس-كان: "هذه المبادرة تبشر بنتائج واعدة للغاية. فييتين من التحليل الذي أجراه الصندوق لدعم عملية التقييم المتبادل بين أعضاء مجموعة العشرين أن الإجراءات الجماعية يمكن أن تؤدي إلى رفع إجمالي الناتج المحلي العالمي بمقدار ٢,٥% على المدى المتوسط، مما ينشئ عشرات الملايين من الوظائف الجديدة وينتشل ملايين أخرى من هوة الفقر."

وأشار السيد سترأوس-كان إلى ضرورة تحقيق نمو أقوى من أجل تخفيض البطالة وتخفيف عبء الديون العامة. "وتشكل عملية التقييم المتبادل آلية يمكن من خلالها معالجة تحدي النمو. فهي تشير إلى ثلاثة مجالات ينبغي اتخاذ إجراءات حيالها. أولاً، حتمية ضبط أوضاع المالية العامة في البلدان المتقدمة، وهو ما يستتبع القيام على الفور بوضع خطط موثوقة للمالية العامة، يبدأ معظمها في عام ٢٠١١، نظراً لاستمرار هشاشة التعافي الاقتصادي. ثانياً، ينبغي دعم الطلب المحلي في الاقتصادات ذات الفوائض، وذلك على سبيل المثال بالإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي وتحسين البنية التحتية والسماح بمرونة سعر الصرف. ثالثاً، ينبغي إجراء إصلاحات هيكلية، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة – بما يشمل تغييرات في أسواق السلع والخدمات لتعزيز النمو وإصلاح مالي يكفل له الاستمرارية."

كذلك أشار السيد ستراوس-كان إلى التقدم الذي أحرزته قمة تورونتو نحو وضع مجموعة شاملة من المعايير الجديدة لتعزيز قوة القطاع المالي ودعم استقراره. "من المشجع أن قادة مجموعة العشرين أعادوا تأكيد التزامهم بتنفيذ إصلاحات القطاع المالي المتفق عليها في لندن وبيتسبرغ. وسيؤدي وجود قطاعات مالية أكثر قوة وأمانا إلى توفير الائتمان اللازم لتمويل التعافي وخدمة احتياجات الاقتصاد العيني. ومن المشجع أيضا أن القادة اتفقوا على المبادئ التي سيتم الاسترشاد بها في تصميم تدابير لضمان مساهمة المؤسسات المالية بشكل عادل وملمس في تحمل الأعباء المصاحبة للتدخلات الحكومية اللازمة لإصلاح النظام المالي أو تمويل إجراءات تسوية الأوضاع."

وأخيرا، رحب المدير العام بدعم مجموعة العشرين لصندوق النقد الدولي، بما في ذلك التزامها بتعجيل العمل لاستكمال إصلاحات الحصص في الصندوق بحلول موعد انعقاد قمة سول في نوفمبر القادم، وتحقيق إنجازات موازية في إصلاحات الحوكمة الأخرى، تمشيا مع التزامات قمة بيتسبرغ. وأكد السيد ستراوس-كان أن "التزامات اليوم سوف تعزز شرعية الصندوق ومصادقته. ولا يزال يتعين عمل الكثير حتى انعقاد قمة سول. فيجب إنجاز التزامات المصادقة على اتفاقية الحصص والأصوات لعام ٢٠٠٨، وكذلك الإصلاحات الأخيرة في "الاتفاقات الجديدة للاقتراض". وبخلاف ذلك، هناك عمل شاق ينبغي إنجازه بشأن مجموعة الإصلاحات الجديدة. وإنني على ثقة من أن بلداننا الأعضاء سيثبتون قدرتهم على مواجهة هذا التحدي."

خلفية

تقرير "عملية التقييم المتبادل"

<http://www.imf.org/external/np/g20/pdf/062710a.pdf>

تقرير "ضرائب القطاع المالي"

<http://www.imf.org/external/np/g20/pdf/062710b.pdf>

تمويل صندوق النقد الدولي:

<http://www.imf.org/external/np/exr/facts/finfac.htm>